الأخبار الزائفة والمعلومات المضللة في الفضاء الرقمي خلال الأزمات: أزمة كورونا نموذجا

الباحث عبد العزيز الهلالي
دكتور في القانون العام والعلوم السياسية
أستاذ زائر بجامعة محمد الخامس
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي، الرباط
المغرب

ملـــخص:

اعتبرت الأخبار الزائفة والمعلومات المضللة التي انتشرت في الفضاء الرقمي بالمغرب خلال فترة الحجر الصحي أكثر خطورة من فيروس كورونا نفسه، لما خلفته من هلع وخوف شديدين على نفوس المواطنين، وأجهضت جهود الدولة في احتوائه، وزرعت الشك والريبة في قدرتها على التغلب عليه. وقد شكلت وسائل التواصل الاجتماعي الوقود الذي يغذي هذه الأخبار ويساهم في نشرها وذيوعها بشكل أسرع، وأعمق وأوسع من الأخبار الحقيقية. وهو ما جعل الجميع يدرك بأن المعركة الحقيقية هي التوحد للقضاء على وباء كوفيد 19، وعلى وباء المعلومات المضللة. وإذا كان العالم أجمع قد خرج من أزمة كورونا، فإنه لم يخرج بعد من أزمة الأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة التي لازالت تجتاح الفضاء الرقمي في كل وقت وحين.

مقدمة:

تشكل فترات الازمات والتهديدات التي تمر منها الدول البيئة المناسبة والتربة الخصبة لنمو وترعرع الاخبار الزائفة والمعلومات المضللة، خاصة في العالم الذي نعيشه اليوم والذي يتميز بالاستعمال المكثف لوسائل التواصل الاجتماعي، وظهور خوارزميات الذكاء الاصطناعي التي تسهم في فبركة هذه الأخبار والمعلومات وتنتجها وتساعد في نشرها والتفاعل معها. وتشير إحصائيات الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات إلى أنه يشارك أزيد من 99% من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 12 و39 سنة في الشبكات الاجتماعية، ويتجاوز استخدام 73 في المائة من هؤلاء لهذه الشبكات الساعة الواحدة يوميا[1].

وهكذا أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي مصدرًا أساسيًا للحصول على الأخبار والمعرفة، وهذا يمثل تحولًا كبيرًا عن الأوقات التي كانت فيها هذه المعلومات محصورة في بعض الأوساط المتخصصة. وفتح هذا التطور أمام الجمهور خيارات متعددة لتلبية احتياجاتهم الإعلامية بسهولة أكبر مما كانت عليه في الماضي. ومن اللافت أن هذه الشبكات أصبحت بيئة مثالية لممارسة الإعلام، سواء من قبل المؤسسات الإعلامية أو من قبل أشخاص ذاتين. وكشف هذا التطور عن جوانب سلبية، حيث أصبحت الشبكات الاجتماعية بيئة مثالية لانتشار الأخبار الكاذبة، وملجأً للأخبار المضللة والمعلومات غير الصحيحة. الشيء الذي أدى إلى زيادة الاهتمام العالمي بمكافحة هذه الظاهرة[2].

ومع نهاية سنة 2019 عرفت البشرية انتشار كوفيد 19 المستجد الذي ضرب العالم أجمع، أزمة أدخلت البشرية في حجر صحي عالمي انقطع من خلاله التواصل المادي بين الأفراد والشعوب، وازداد التواصل عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي التي شكلت الملاذ الآمن، والخيار الوحيد والأوحد للتواصل والحصول على المعلومات بخصوص ذلك الوباء. بيد أن هذا الانفتاح اللامتناهي على الأخبار والمعلومات شجع على ظهور مجموعة من الأخبار المزيفة، والمعلومات المضللة حول فيروس كورونا، وطريقة انتشاره وعدد المصابين به وكيفية العلاج منه.

والمغرب كغيره من الدول، دخل هو الآخر في دوامة الأخبار الزائفة والمعلومات المضللة حول فيروس كورونا، بحيث وبمجرد إعلان حالة الطوارئ الصحية، انتشرت مجموعة من الأخبار الزائفة في مواقع التواصل الاجتماعي عن نفاذ مخزون المحلات والمتاجر من المواد الأساسية وما يحتاجه المواطن في حياته اليومية، مما سبب ذعرا وهلعا نفسيا لعدد كبير من المواطنين، ودفعهم إلى الانكباب على هذه المحلات، مع ما خلفه هذا الأمر من ازدحام منقطع النظير عليها وخلق الفوضى داخلها، وخرق بالتالي شرط التباعد الصحي لتفادي الإصابة بالفيروس.

ويعتبر التلاعب في العناوين وفبركة البلاغات الرسمية، وتزييف الفيديوهات ونشر التسجيلات الصوتية، من أبرز الوسائل التي تعتمد عليها الأخبار الزائفة في الانتشار، لأسباب وأهداف وغايات مختلفة، ولكن في الغالب تكون للتأثير على الرأي العام واستمالته وتوجيهه وصناعته، عبر معالجة المعلومة وانتقائها والتلاعب بمعناها. وقد لُوحظ أنه قد رافق جائحةَ كورونا، في المغرب كما في أغلبية باقي بلدان العالم، موجة وباء معلوماتي "أنفُوديميا "Infodémie التي هي بمثابة تضليل إعلامي أو أخبار تضليلية عن الوباء[3].

وترتيبا على ما سبق ستحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤل التالي: كيف استطاعت السلطات العمومية مواجهة الأخبار الزائفة والمعلومات المضللة خلال أزمة كورونا؟

المطلب الأول: الاخبار الزائفة والمعلومات المضللة خلال أزمة كورونا

تناسلت الأخبار الزائفة والمعلومات المضللة إبان إعلان السلطات الصينية عن اكتشاف وباء فيروس كوفيد 19 بمدينة ووهان، وتفشيه إلى بقية دول المعمور، وتناسل معه أيضا الوباء المعلوماتي كما وصفه الأمين العام للأمم المتحدة، للدلالة على الانتشار المهول للأخبار الزائفة حول كوفيد 19. [4]وقد سبق للأمين العام للأمم المتحدة أن طالب بتاريخ 4 أبريل 2020 دول العالم إلى احترام حقوق الإنسان، خلال مكافحتها لفيروس كورونا المستجد، محذرا من خطورة المعلومات المضللة بشأن الفيروس، وقال في تسجيل مصور« بينما يحارب العالم

جائحة كورونا شهد أيضا جائحة أخرى، وهي المعلومات المضللة حول الفيروس » ودعا الجميع إلى الاتحاد ضد هذا المرض عبر الوثوق بالعلم وبالصحفيين الذين يدققون في قصصهم الإخبارية.[5]

ودعت منظمة الصحة العالمية الدول إلى التصدي للمعلومات الخاطئة والمضللة في الفضاء الرقمي والعمل على التصدي للأنشطة الإلكترونية الضارة، التي تقوّض الاستجابة الصحية للجائحة، ودعم إتاحة البيانات العلمية الدقيقة للجمهور[6]. فما المقصود بالأخبار الزائفة والمعلومات المضللة؟ وما الغاية من نشرها؟ (**الفقرة الأولى**) وماهي الأخبار الزائفة والمعلومات المضللة التي انتشرت في المغرب خلال أزمة كورونا؟ (**الفقرة الثانية**).

الفقرة الأولى: الاخبار الزائفة والمعلومات المضللة: تعريفها، ودوافع نشرها

تاريخ الأخبار الزائفة والمعلومات المضللة ليس بالراهن، وإنما يعود إلى أزمنة قديمة، فقد ثبت أن كانت عملية استغلال المعلومات والتلاعب بها، ممارسة تاريخية حتى قبل فترة طويلة من وضع الصحافة الحديثة. وتعود هذه الممارسة كما تُدوِّن السجلات إلى عهد روما القديمة عندما قابل انطونيو كليوباترا، وشن عدوه السياسي أوكتافيان حملة تشويه ضده "بشعارات قصيرة حادة مكتوبة على عملات معدنية بأسلوب تغريدات قديمة". وأصبح مرتكب الجريمة أول إمبراطور روماني سمحت له الأخبار الزائفة باختراق النظام الجمهوري إلى الأبد". وقد وظفها في العصر الحديث بول جوزيف غوبلز وزير الدعاية النازية بقولته المأثورة "أكذب، أكذب، ثم أكذب حتى يصدقك الناس".[7]

أولا: تعريف الأخبار الزائفة والمعلومات المضللة

الأخبار الزائفة أو المضللة أو الضارة هي تسميات لسلوك واحد وإن تعددت المسميات، وهو نشر المعلومات والأخبار بطريقة زائفة ومضللة، سواء بغرض الإساءة إلى الغير أو بدونها، ومهما كانت الدوافع وراء ذلك الفعل. وفيما يلي لائحة ببعض التعريفات الدقيقة لما نحن بصدده:[8]

- **المعلومات المضلِّلة** (Désinformation): وهي معلومات تُنشر عن قصد، بهدف الضرر والإساءة. ويتم استخدام المعلومات المضللة عموماً للإشارة إلى المحاولات المتعمدة (المخطط لها بعناية في كثير من الأحيان) لأرباك الأشخاص أو التلاعب بهم عبر تقديم معلومات كاذبة لهم. وغالباً ما يقترن ذلك بإستراتيجيات اتصالات متوازية ومتقاطعة، ومجموعة من التكتيكات مثل القرصنة أو المساس بسمعة الناس ومصالحهم[9].

- **المعلومات الخاطئة** (Mésinformation): وهي معلومات تُنشر عن عدم معرفة بعدم صحتها، ومن دون قصد الضرر. ويتم استخدام مصطلح المعلومات الخاطئة بشكل عام للإشارة إلى المعلومات المضللة التي يتم إنشاؤها أو نشرها دون وجود نوايا تلاعبية أو خبيثة. وكلا النوعين يمثل مشكلة للمجتمع، ولكن المعلومات المضللة من النوع الأول تشكل خطورة خاصة، لأنها غالبا ما تكون منظمة وتتوفر لها الموارد، وتعززها التكنولوجيا الحديثة.[10]

- **المعلومات الضارة** (Mal-information): وهي معلومات حقيقية تُنشر، بهدف إلحاق الضرر بالسمعة، أو التسبب بالخسائر، أو أنها تؤدي إلى نتائج سلبية.

- **الأخبار الزائفة** (Fake news بالإنجليزية): وهي معلومات منشورة بقْصد تضليل الرأي العام، ويتعلق الأمر بأخبار يتم نشرها لخداع المتلقي بشكل مقصود، ويصنع الخبر الزائف شخص أو مجموعة من الأشخاص انطلاقا من معطيات «لا وجود لها» في الواقع. ويقوم الخبر الزائف أحيانا على أحداث حقيقية يتم تحريفها أو حتى التلاعب بها. ويهدف هذا الخبر إلى الخداع أو التضليل بالاعتماد على التقنيات الخاصة بصياغة الخبر الحقيقي.

وتجدر الإشارة إلى أن الأخبار الزائفة تنتشر بشكل أسرع مقارنة مع الأخبار الحقيقية، لأنها تستغل مشاعر الجمهور وتثير ردود أفعال عاطفية. فكلما تعاطف المتلقون بشدة مع هذه الأخبار، كلما لقيت انتشارا أكبر وإشعاعا أوسع.[11] خاصة في ظل تنامي وسائل التواصل الاجتماعي وتطور الوسائل التكنولوجية الحديثة التي توظف الذكاء الاصطناعي في هذه العملية. بطريقة لا تدع مجالا للشكك في المعلومة أو الخبر المنشور في الفضاء الرقمي.[12]

ورغم أن ظاهرة الأخبار الزائفة والمعلومات المضللة ليست جديدة، إلا أنها اكتسبت أهمية في الآونة الأخيرة، مع توافر أشكال متطورة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع. فتبادل النصوص والصور ومقاطع الفيديو أو الروابط عبر الإنترنت على سبيل المثال، يسمح بانتشار المعلومات على نطاق واسع في غضون ساعات.

ثانيا: دوافع صانعي ومروجي الأخبار الزائفة والمعلومات المضللة.

تتعدد الأسباب والدوافع وراء نشر الأخبار الزائفة والمضللة بتعدد مروجيها والأهداف من وراء نشرها والوسيلة المستعملة في صناعتها، والجهة المستفيدة منها، وعلى العموم هناك دافعين رئيسيين لنشر الأخبار الزائفة حسب الدراسة التي أنجزتها الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري وهما: [13]

1 – الدافع الاقتصادي:

كشف تقرير صادر عن مؤشر التضليل العالمي –منظمة غير ربحية– أن المبلغ الذي تصرفه الشركات المصنعة للعلامات التجارية لتمويل مواقع الأخبار الزائفة يبلغ 235مليون دولار، وفي تقرير خاص بموضوع التضليل الإعلامي حول وباء كورونا المستجد، يوضح المؤشر أن شركات الإعلانات مولت 56 موقعا ناطقا بالإسبانية لنشر الأخبار الزائفة سنة 2021، بمبلغ يصل إلى 12 مليون دولار. وتُقر العديد من الدراسات بأن رقعة الأخبار الزائفة لها فرص أكبر في الاتساع، حيث أوضحت أن الإشاعات الكاذبة تنتشر على نطاق أوسع وبسرعة وكثافة أكبر في مواقع التواصل الاجتماعي من الأخبار المؤكدة والمدعومة بمصادر موثوقة.[14]

وقد طورت منصات التواصل الاجتماعي نموذجا اقتصاديا يعتمد إلى حد كبير على الإشهار عبر الأنترنت. وتستهدف المنصات الرقمية جذب أكبر عدد ممكن من المستعملين، حيث توفر لهم فضاءات إخبارية وتفاعلية دينامية، وهو ما يجعل المستعمل دائم الاتصال بالمنصة. وبالنسبة للمنصات التي لا تَتداول معلومات في موضوع من المواضيع، فتَعتَمد على مستعمليها من المحترفين، خاصة ممن لهم القدرة على خلق الحدث "buzz" في عدة مواضيع واتجاهات مختلفة. [15]

وقد أنشأت معظم هذه المنصات نظاما للمكافآت لفائدة المستعملين الذين يحصلون على أكبر عدد من المشاهدات، وبالتالي الزيارات من المتابعين للمعلومات التي ينشرونها. وتلتقي هنا مصلحة المنصة الرقمية بمصلحة المستعملين ممن لهم حضور نشيط على هذه المواقع، والذين يجمعون المشاهدات من خلال المحتوى الذي يصنعونه، باعتباره محتوى جديدا أو ينقلونه من مصدر آخر.

وفي إطار هذه الآلية الافتراضية، يتقاضى منشطو هذه المنصات مقابلا بحسب عدد الزوار الذين يستقبلونهم على مواقعهم، غير أن البعض ينشرون معلومات كاذبة، وذلك في سعيهم لجذب اهتمام المتلقي بأي وسيلة كانت.[16] مادامت الغاية هي جلب أكبر عدد من المتابعين للمحتوى المنشور، وبالتالي الزيادة في العائدات المادية التي تدرها شبكات التواصل الاجتماعي على هؤلاء المؤثرون الرقميون[17].

إن ظاهرة المؤثرون على مواقع التواصل الاجتماعي تعد امتدادًا لفكرة قادة الرأي التقليديين والتي تستهدف في المقام الأول إحداث تأثير على الجمهور المستهدف من أجل تبني أو ترك أفكار أو مواقف أو سلوكيات معينة، ومن ثم يمكن الإشارة الى أن المؤثرون عبر مواقع التواصل الاجتماعي يمثلون قادة الرأي الإلكترونيين والذين يحظون بدورهم بدرجة عالية من التقدير والتأثير من جانب المتابعين على منصات التواصل

الاجتماعي، وهو الأمر الذى جعل متابعيهم يزدادون تدريجيًا من ناحية، ودفع الشركات للاعتماد عليهم من ناحية أخرى، بحثًا عن المزيد من الوصول والانتشار عبر مواقع التواصل الاجتماعي والاستفادة من المزايا الإعلانية الخاصة بتلك المواقع، والتي بإمكانها التغلب على العيوب الموجودة في الأساليب الإعلانية التقليدية[18].

2 – الدافع السياسي والانتخابي:

بما أن التضليل السياسي من شأنه إحداث تأثير مباشر على اختيارات المواطنين خلال الحملات الانتخابية وتغيير مجريات عمليات الاقتراع، فإن الأخبار الزائفة تتفاقم بناء على هذا المعطى في العديد من الدول أثناء الحملات الانتخابية. ويبقى من الضروري التأكد من تأثير الأخبار الزائفة على الانتخابات، لأن الدراسات الخاصة بهذا الموضوع تظل متناقضة إلى حد الساعة، رغم النماذج العديدة لهذه الحملات الانتخابية في المجتمعات الديمقراطية الغربية على وجه الخصوص.

وإذا كان الجدال في عالم الأبحاث قائما حول تأثير الأخبار الزائفة على صناديق الاقتراع، فإن الاتفاق يقع على حقيقة ثابتة: الخبر السياسي الزائف يشكل خطرا على الديمقراطية، لأنه يساهم في استقطاب المواقف.[19] ويمكن استخدام الأخبار الزائفة للتأثير على نتائج الانتخابات، من خلال نشر معلومات زائفة حول المرشحين أو عمليات الاقتراع أو نسب المشاركة.

وغالبا ما يكون الدافع السياسي وراء انتشار الأخبار الزائفة هو التأثير على تفكير المواطن وتغيير اتجاهاته ومواقفه اتجاه قضية معينة أو ايديولوجيا يستهدف زعزعة القيم والأفكار والدين والتشكيك فيهم، أو ذاتيا لتحقيق غايات ورغبات شخصية والحصول على التفاعل بمختلف أشكاله.[20]

الفقرة الثانية: نماذج من الأخبار الزائفة والمعلومات المضللة خلال أزمة كورونا

صحيح أن أزمة كورونا والهلع الذي بثته في العالم ساهمت في انتشار الأخبار الكاذبة في كل دول المعمور تقريبا، بحيث لم يسلم أي بلد من المعلومات والأخبار المضللة حول مصدر هذا الفيروس، وطرق الوقاية منه، خاصة، وأن شبكات التواصل الاجتماعي سرعت من انتشار هذا الكم الهائل من المعلومات المضللة حوله. لدرجة أنه حتى بعض قادة وزعماء بعض الدول لم يسلموا من نشر معلومات مضللة حول فيروس كورونا.

وقد كان للمغرب نصيب من الأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة حول فيروس كورونا، سواء كان مصدرها الداخل أو الخارج. بحيث بمجرد إعلان حالة الطوارئ الصحية[21] بتاريخ 20 مارس 2020 حتى بدأت تتناسل بعض الروايات والأخبار المضللة في وسائل التواصل الاجتماعي، حول هذا الوباء – نسبة عدد المصابين، وعدد الوفيات، وطرق انتقاله وكيفية الوقاية منه – وتحرض المواطنين على عدم الامتثال لتوجيهات السلطات العمومية الداعية إلى اعتماد التباعد الاجتماعي، واحترام إجراءات الحجر الصحي في الأماكن العمومية.

وشجع انتشار فضاءات التحادُث والنقاش عبر الأنترنت خاصية عدم كشف المرء عن هويته. غير أنه وخلافا لوسائل الإعلام التقليدية التي تلتزم بالأخلاقيات المهنية والضوابط القانونية، فإن هذا التواجد الافتراضي على مواقع التواصل الاجتماعي يُولد ويُعزز الشعور لدى رواد فضاءات النقاش تلك، أنه بمقدورهم خرق القواعد، وتجاوز القانون دون متابعة أو مساءلة أو عقوبة، خاصة في ظل إمكانية التخفي خلف هويات مجهولة،[22] وحسابات وهمية ونشر ما يشاؤون من معلومات غير حقيقية عن وباء كوفيد 19 المستجد.

ويخاف وسائل الإعلام والإعلاميين، فالمواطن العادي لا ينشغل كثيراً بمسألة المصداقية، بقدر اهتمامه بالتفاعل الذي قد يحققه ما ينشره من مادة، ولا سيما إذا كانت تلبّي طموحه، وتوجهاته، وتمنياته وإن أثارت الريبة، أو كان هو نفسه متأكدا من عدم صحة ما نشر.[23]

ولقد رصدت المديرية العامة للأمن الوطني مجموعة من الأخبار الزائفة في وسائل التواصل الاجتماعي، وهذه عينة منها، كما تم رصدها في تلك المرحلة:[24]

1. خبر رائف له تأثير على الاستقرار والامن: أظهر مقطعي فيديو اشتباكات بين عناصر القوات العمومية وأشخاص يلقون بالحجارة، وانتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي بعض التعاليق تزعم أن هذه المواجهات كانت عبارة عن أعمال شغب تزامنت مع التدابير المتعلقة بالحجر الصحي. وقد اهتمت المديرية العامة للأمن الوطني بالتحقيق في هذا الخبر الذي انتشر بكثافة حيث صدر تكذيب قاطع بهذا الشأن.

2. خبر زائف له انعكاسات على الصحة العمومية: أوضح خبر كاذب تناقلته مواقع التواصل الاجتماعي أن رش الكحول أو مادة الكلور على الجسم يمكنه القضاء على فيروس كورونا المستجد. وقد عبر العديد من الأطباء عن ردة فعل سريعة لتكذيب هذه التوصيات وابراز مخاطر هذه المواد على الجلد مؤكدين أنها قد تسبب حروقا خطيرة.

3. خبر رائف من شانه المساس بالاقتصاد: ادعى بلاغ كاذب، أسند إلى شركة للاتصالات وتداولته مواقع التواصل الاجتماعي مجانية الولوج إلى الانترنيت، ابتداء من يوم17 مارس 2020 وقد تم تكذيب هذا الخبر من طرف العديد من شركات الإعلام التي نشرت بلاغا في الموضوع.

4. خبر رائف له تأثير على القطاع التربوي: تعلق الخبر بوقف الدراسة بالنسبة لجميع الأسلاك والمستويات ابتداء من يوم 05 أبريل 2020 حتى إشعار آخر. وتناقلت مواقع التواصل الاجتماعي هذا الخبر الكاذب بشكل مكثف، حيث أحدث هذا الأخير اضطرابا كبيرا في صفوف التلاميذ وأولياء أمرهم. وتم نفي هذا الخبر الزائف في إعلان لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي. وعقب هذا الإعلان، صدر بلاغ رسمي عن الوزارة ذاتها حول هذا الموضوع.

وقد تعددت الدوافع والغايات وراء نشر تلك الأخبار (البحث عن تحقيق الربح المادي، البحث عن التأثير ونشر الأفكار، قلة الوعي، تدخل من جهات خارجية، الرغبة في إيذاء الغير) كما يوضح ذلك الرسم البياني التالي:

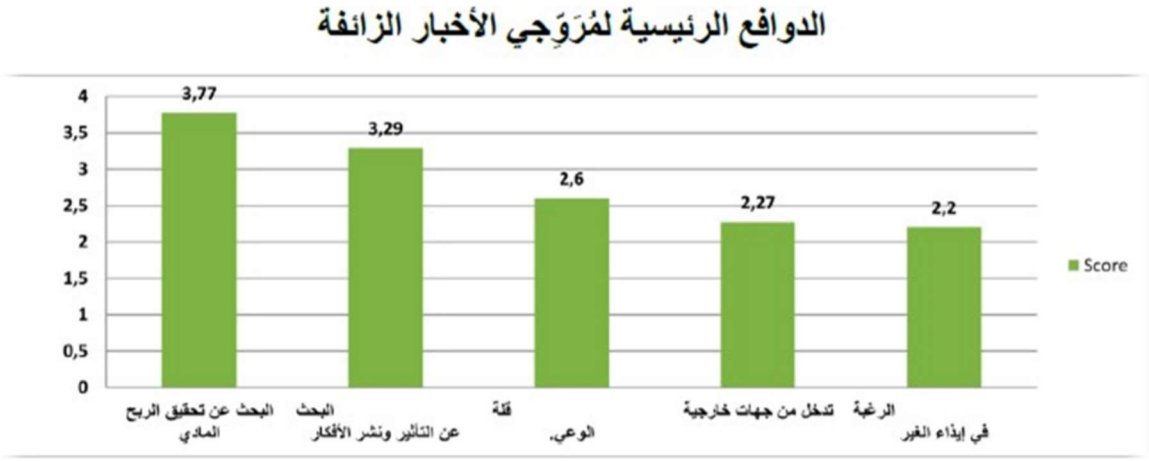

1. **المصدر**: رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الأخبار الزائفة: من التضليل الإعلامي إلى المعلومة الموثوقة والمتاحة، م س، ص: 26

المطلب الثاني: الوسائل المتاحة لمحاربة الأخبار الزائفة والمعلومات المضللة

تنوعت الوسائل المستعملة لمواجهة الأخبار الزائفة والمعلومات المضللة خلال فترة الحجر الصحي، ما بين وسائل زجرية رادعة تنظمها مختلف القوانين الوطنية، سواء تلك المتعلقة بالصحافة والنشر. أو غيرها من القوانين التي تنظم المجالات التي تدخل في مجال نشر المعلومة للعموم (**الفقرة الأولى**) وأخرى بديلة، تعتمد أساليب التحقق من المعلومات والأخبار وتكذيبها، حيث خصصت بعض المؤسسات العمومية والمقاولات الصحفية منصات لتكذيب هذه الأخبار وتفنيدها (**الفقرة الثانية**).

الفقرة الأولى: الإطار القانوني لمحاربة الأخبار الزائفة والمعلومات المضللة

يتوفر المغرب على إطار قانوني يتيح إلى حد ما التصدي لكل من يعمل بسوء نية على نقل معلومات أو أخبار زائفة مهما كانت الوسيلة المستعملة في ذلك، وتتنوع العقوبة بتنوع الفعل الجرمي والأداة المستعملة والغاية من نشرها وتشمل الترسانة القانونية:

- القانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر، الذي "يعاقب بغرامة من 20.000 إلى200.000درهم كل من قام بسوء نية بنشر أو إذاعة أو نقل خبر زائف أو ادعاءات أو وقائع غير صحيحة أو مستندات مختلفة أو مدلس فيها منسوبة للغير إذا أخلت بالنظام العام أو أثارت الفزع بين الناس، بأية وسيلة من الوسائل ولا سيما بواسطة الخطب أو الصياح أو التهديدات المفوه بها في الأماكن أو الاجتماعات العمومية، وإما بواسطة المكتوبات والمطبوعات المبيعة أو الموزعة أو المعروضة للبيع أو المعروضة في الأماكن أو الاجتماعات العمومية وإما بواسطة الملصقات المعروضة على أنظار العموم وإما بواسطة مختلف وسائل الإعلام السمعية البصرية أو الإلكترونية وأية وسيلة أخرى تستعمل لهذا الغرض دعامة إلكترونية.

وقد تصل الغرامة إلى 500.000درهم في حال التأثير على انضباط عناصر الجيش أو معنوياتهم أو في حال التحريض المباشر على ارتكاب الجرائم المتعلقة بالقتل أو الاعتداء على الحرمة الجسدية للإنسان أو الإرهاب أو السرقة أو التخريب؛ والإشادة بجرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الإبادة الجماعية أو جرائم الإرهاب؛ والتحريض المباشر على الكراهية أو التمييز.[25]

- وعندما يتعلق الأمر بالمس بالحياة الخاصة للأشخاص أو التشهير بهم، فإن المشرع نص في مجموعة القانون الجنائي (الفصل 447 مكرر 2) على عقوبات سالبة للحرية وعلى غرامات: "يعاقَب بالحبس من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات وغرامة من 2.000درهم إلى 20.000درهم، كل من قام بأي وسيلة بما في ذلك الأنظمة المعلوماتية، ببث أو توزيع تركيبة مكونة من أقوال شخص أو صورته، دون موافقته، أو قام ببث أو توزيع ادعاءات أو وقائع كاذبة، بقصد المس بالحياة الخاصة للأشخاص أو التشهير بهم.[26]

- القانون رقم 11.57المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية يُعاقَب بالحبس من شهر إلى سنة وبغرامة من 10.000إلى 50.000درهم كل شخص أقدَم، باستعمال أخبار زائفة أو إشاعات كاذبة أو غير ذلك من طرق التدليس، على تحويل أصوات المصوتين أو دفَع مصوتا أو أكثر إلى الإمساك عن التصويت[27].

وعموما، يُعَرض نفسه للمقاضاة كُل من قام بسوء نية بنشر خبر زائف، وذلك تطبيقا للمادة 72من القانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر. غير أنه يُمكن تطبيق نصوص قوانيَن أخرى بحسب الحالة، ومن ذلك ما ينص عليه الفصل 2-447المشار إليه أعلاه من القانون الجنائي أو الفصل 263من القانون ذاته.

كما حاولت الحكومة أن تسن قانونا جديدا لمحاربة الأخبار الزائفة[28] خلال فترة الحجر الصحي إلا أنها لقيت معارضة قوية داخل البرلمان وخارجه دفعتها الى سحبه، لأنه اعتبر تكميما للأفواه وضربا لحرية الرأي والتعبير المكفولة دستوريا[29]. وقد تضمن عقوبات تتراوح ما بين ثلاث

أشهر كحد أدنى، وخمس سنوات حبسا كحد أقصى، وغرامة تتراوح ما بين 1000 درهم و100000 درهم، بحق كل من قام عمداً "بنشر أو ترويج محتوى إلكتروني يتضمن خبراً زائفاً."[30]

الفقرة الثانية: الوسائل البديلة والمواكبة للتصدي للأخبار الزائفة والمعلومات المضللة

رغم أهمية المقاربة الأمنية في التصدي للأخبار الزائفة والمعلومات المضللة إلا أنها غير كافية لوحدها لمواجهة هذه الظاهرة التي تسير بسرعة تجعل القوانين أحيانا غير قادرة على مسايرتها وضبطها واحتوائها في حينها، لما تعرفه الأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة من سرعة في الانتشار، والتأثير والتفاعل بشكل أكبر، على مسافة أبعد وأسرع وأعمق وأوسع من الأخبار الحقيقة.

وهكذا سارعت مجموعة من الدول والشركات العالمية (الفايس بوك، وغوغل، ومايكروسفت وأمازون، وآبل واليوتيوب..) والمؤسسات الإعلامية الدولية إلى ابتكار حلول بديلة: برمجيات/ تطبيقات ومنصات للتحقق من الأخبار الزائفة وتفنيدها وحذفها.

بدورها قامت بعض المؤسسات العمومية والصحفية المغربية خلال فترة الحجر الصحي بمواكبة الأجهزة الأمنية في التصدي للأخبار الزائفة، بخلق منصات لتكذيبها بعد التحقق من زيفها. فالشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة أطلقت المنصة الإخبارية SNRTNews يوم 12أبريل2021، وخصصت خانة تهتم بكشف الأخبار الزائفة وتفكيكها. وتعمل خانة «واش بصح؟» على كشف الصحيح من الخاطئ في خبر ما وتقدم لزوار المنصة إمكانية طرح سؤال حول قضية معينة وإخضاعه لتحري مدققي الأخبار[31]

وأطلقت ميدي 1بودكاست يوم 09 دجنبر 2020، وهي منصة وتطبيق لإنتاج وبث المضامين الصوتية على الإنترنت. وتتيح هذه المنصة لمستخدمي الانترنت إمكانية استهلاك الأخبار عند الطلب. وقد تطرقت بودكاست الذي بثته باللغة الفرنسية، يوم 19نونبر 2021، إلى ظاهرة الأخبار الزائفة بالمغرب، وذلك بغية تسليط الضوء على معالم بروزها وإلى الإطار القانوني الذي تضعه بلادنا للقضاء عليها، وكذا العواقب الاجتماعية والاقتصادية. والسياسية للأخبار الزائفة على الصعيد الوطني.[32]

وكانت وكالة المغرب العربي للأنباء قد أطلقت منذ سنة 2018 خدمة SOS FAKE NEWS التي تقوم من خلالها بالتصدي للأخبار الزائفة ومعالجتها وتصحيحها في الوقت المناسب، وفور التوصل الرسمي من منخرطيها بالأدلة المادية والملموسة التي تفيد بأن الخبر زائف، تقوم بتحرير مقال لتوضيح الحقيقة. ويتم تدعيم المقال بالمصادر الموثوقة والمقارنة ونشره في بوابة وكالة المغرب العربي للأنباء.

وتجدر الإشارة إلى أن وكالة المغرب العربي للأنباء قد رصدت أزيد من 200 خبر زائف منذ بدء سريان حالة الطوارئ الصحية بالمملكة شهر مارس 2020، بمتوسط أربعة أخبار زائفة يوميا.[33]

وتنشر منصة M.ma 2 بشكل منتظم تكذيبات للأخبار الزائفة، مع وضع إشارة "خبر زائف في عناوين المقالات". [34]

كما قامت مجموعة من المواقع الإخبارية الالكترونية بإطلاق منصات للتحقق من صحة الأخبار، ويعتبر موقع الأخبار والتحقيقات LeDesk الذي أطلق سنة 2015 رائدا في التحليلات الخاصة بتدقيق الحقائق بالمغرب. وتخصص هذه المنصة صفحة كاملة لتدقيق الحقائق بعنوان «Désintox» وتنقسم هذه البوابة إلى ثلاثة محاور:(Rumeurs وDéclarations وMedia fail)[35]. وينخرط كذلك موقع Médias24 في الصحافة المواطنة حيث يخصص هامشا محددا لتدقيق الحقائق. ويتضمن هذا الهامش عدة مقالات تكشف الأخبار الكاذبة المنتشرة في شبكة الانترنت[36]

كما واجهت السلطات الحكومية من قطاعات مختلفة، الصحة والتعليم والنقل والداخلية والإدارة العامة للأمن الوطني، والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، الأخبار الزائفة بالتدخل العاجل عند نشر الأخبار أو الاشاعات الزائفة بخصوص المجالات التي تشرف عليها، فمثلا تدخلت وزارة التربية الوطنية مرارا لتفنيد مجموعة من الأخبار الزائفة المتعلقة بالدخول المدرسي أو تعليق الدراسة في المدارس.[37] كما

كانت وزارة الصحة تتدخل بشكل يومي ببلاغات حول الحالة الوبائية بالمغرب وتقديم توضيحات بخصوص بعض المعلومات التي يتداول فيها نشطاء الفايس بوك والمتعلقة باللقاحات أو بخصوص بعض الوفيات الناجمة عن فيروس كوفيد 19.

وهكذا واجهت هذه السلطات كل من موقعها، الأخبار الزائفة بـ:

- تكذيب كل خبر زائف يمكن أن يهدد أمن وسلامة المواطنات والمواطنين أو أن يخلق بلبلة لدى الرأي العام الوطني.
- التعامل الجدي والسريع لإدارة الأمن الوطني، وذلك بالكشف وتوقيف المتهمين المفترضين.
- متابعة النيابة العامة للمتهمين المفترضين الذين توبع أغلبهم في حالة السراح المؤقت، إلا إذا اقترن الخبر بتهم أخرى، كالتحريض والكراهية والتشهير، حيث لم تتم متابعة إلا أقل من 5 % في حالة اعتقال، وذلك حسب ما تنص عليه القوانين الجاري بها العمل، إلى جانب ما ينص عليه مرسوم القانون المرتبط بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ.[38]

وبالرغم من المجهود الذي قامت به هذه السلطات خلال فترة الحجر الصحي للتصدي للمعلومات المضللة والأخبار المزيفة، يبقى نشر المعلومة في حينه خير وسيلة لمواجهتها، خصوصا وأن القانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، يستوجب على المؤسسات والهيئات المعنية، كل واحدة في حدود اختصاصاتها، أن تقوم، في حدود الإمكان، بنشر الحد الأقصى من المعلومات التي في حوزتها، بواسطة جميع وسائل النشر المتاحة، خاصة الإلكترونية منها، بما فيها البوابات الوطنية للبيانات العمومية.[39] لقطع الطريق أمام كل محاولات نشر الأخبار الزائفة والمضللة وحلا استباقيا يقي البلاد والعباد من المشاكل التي تطرحها معضلة الأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة.

خاتمـــــة:

شكلت الأخبار الزائفة والمعلومات المضللة التي انتشرت مع ظهور وباء كورونا تحديا كبيرا وامتحانا عسيرا للأمم والشعوب، لما خلفته من مشاكل وانقسامات داخل الدول، ونشرت الشك والريبة في نفوس المواطنين في قدرة أنظمتهم على مواجهة الازمة الصحية التي خلفها كوفيد 19 المستجد. وإذا كانت الأخبار الزائفة والمعلومات المضللة ظاهرة قديمة فقد ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في بعثها من جديد، وتطوير أساليب عملها، وطرق نشرها لهذه المعلومات والأخبار بطريقة تجعل الأنظمة القانونية غير قادرة على مسايرتها، واحتوائها وضبطها وردع مرتكبيها. خاصة وأن التكنولوجيا الرقمية الحديثة وبرمجيات الذكاء الاصطناعي، تجعل من يقف خلفها يظهر بخلفيات مجهولة، وبهويات مزورة، ويستعمل أساليب يصعب تتبع مقترفيها.

والمغرب بدوره لم يسلم من عدوى الأخبار الزائفة والمعلومات المضللة خاصة بعد الإعلان عن حالة الطوارئ الصحية، حيث تناسلت الأخبار والأخبار المضادة من كل الاتجاهات، وقد شكل الفضاء الرقمي ساحة المعركة لرواد الأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة، بحيث لم يمر يوم دون صدور نفي من هنا وهناك، سواء من طرف الاعلام الرسمي أو من طرف الوزارات والمؤسسات التي كانت في الصفوف الامامية في مواجهة فيروس كورونا.

وإذا كان العالم أجمع قد خرج من أزمة كورونا، فإنه لم يخرج بعد من أزمة الأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة التي لازالت تجتاح مواقع التواصل الاجتماعي والفضاء الرقمي في كل وقت وحين.

الهوامش:

[1] الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، بحث سنوي بخصوص تجميع مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال (2020).

[2] عبد العزيز الصادقي وسعيد الاشعري، الاخبار الزائفة في وسائل التواصل الاجتماعي: تأصيل في المفهوم وبحث في الدوافع والأسباب، مجلة البحث في العلوم الإنسانية والمعرفية، المجلد 1 العدد 1 السنة الأولى، أبريل 2021، ص 146.

[3] رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تحت عنوان "الأخبار الزائفة: من التضليل الإعلامي إلى المعلومة الموثوقة والمتاحة". للاطلاع على هذا الرأي أنظر الموقع الرسمي للمجلس https://www.cese.ma/ar/ ص 8.

[4] Note d'orientation de l'Organisation des Nations Unies sur les moyens de lutter contre les discours haineux liés à la COVID-19 11 MAI 2020
resources/Guidance%20on%20COVID-19%20related%20Hate%20Speech%20French.pdf.

[5] من أجل مقاربة حقوقية لتدبير الأزمات: جائحة كورونا كوفيد 19«حالة المغرب نموذجا» منشورات المنظمة المغربية لحقوق الانسان، الطبعة الأولى مارس 2021، ص 35.

[6] المعلومات الخاطئة والمضللة من شأنها أن تؤدي لإلحاق الضرر بصحة الناس الجسدية والنفسية؛ واستفحال ممارسات الوصم؛ وتهديد المكاسب الصحية الثمينة؛ وتشجيع عدم التقيد بتدابير الصحة العامة، مما يحدّ بالتالي من فعاليتها ويهدد قدرة البلدان على وقف مسار الجائحة. للمزيد أنظر: "إدارة الوباء المعلوماتي بشأن كوفيد-19: تعزيز السلوكيات الصحية وتخفيف الآثار الضارة للمعلومات الخاطئة والمضللة؟ على الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية:
https://www.who.int/ar/news/item/06-02-1442-managing-the-covid-19-infodemic-promoting-healthy-behaviours-and-mitigating-the-harm-from-misinformation-and-disinformation

[7] شيريلن آيرتون وجول بوسيتي، الصحافة والأخبار الزائفة والتضليل، دليل التدريس والتدريب في مجال الصحافة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ترجمة إلى اللغة العربية محمود العابد، مطبعة Promozone الأردن ،2020 ص 14.

[8] الاخبار الزائفة والاستقرار الاجتماعي كتيب صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP وبدعم من المملكة المتحدةUK. سنة النشر 2021 ص 14-15.

[9] شيريلن آيرتون وجول بوسيتي، الصحافة والأخبار الزائفة والتضليل، م س، ص 6.

[10] نفس المرجع، ص 6.

[11] دليل محاربة التضليل الإعلامي: مرجعيات وأدوات وممارسات، أصدرته مجموعة العمل الخاصة بموضوع "التقنين ووسائل الإعلام الرقمية" بالهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، ص 10.

[12] كشفت دراسة أجراها معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا سنة 2018، أن انتشار الأخبار الكاذبة والإشاعات على وسائل التواصل الاجتماعي أسرع بكثير من الأخبار الحقيقية، حيث أوضحت الدراسة أن علة هذا الانتشار، ترجع إلى قدرة هذا النوع من الأخبار الكاذبة أو المضللة على خلق مشاعر الخوف أو الاندهاش الكبير لدى القراء والمتابعين، مما يضاعف إقبال الناس على قراءتها ومشاركتها مع آخرين. أنظر: إدير غنيات ومحمد الأمين ضفافلية "تأثير الأخبار الكاذبة المتداولة في منصات التواصل الاجتماعي في زمَن وباء الفيروس التاجي المستجد كورونا (COVID-19) على الرأي العام العالمي والأفريقي " المجلة الجزائرية للأمنً والتنمية المجلد /10العدد /02أفريل2021، ص9.

[13] دليل محاربة التضليل الإعلامي: مرجعيات وأدوات وممارسات، م س، ص 12.

[14] S. Vosoughi, D. Roy, S. Aral, The spread of true and false news online. Science (80-).359 1146–1151 (2018) 12 أورده دليل محاربة التضليل الإعلامي : مرجعيات وأدوات وممارسات، م س ص

[15] رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تحت عنوان "الأخبار الزائفة: من التضليل الإعلامي إلى المعلومة الموثوقة والمتاحة"، مرجع سابق ص، 10.

[16] نفس المرجع ص، 10.

[17] -المؤثرون الرقميون أو نجوم الويب أو مواقع التواصل الاجتماعي https://semji.com/fr/guide/qu-est-ce-qu-un-influenceur

[18] شريف نافع، استخدام المؤثرين على مواقع التواصل الاجتماعي في الحملات الإعلانية، المجلة العلمية لبحوث الصحافة – العدد الثامن عشر يوليو – ديسمبر 2019 ص 179.

[19] دليل محاربة التضليل الإعلامي: مرجعيات وأدوات وممارسات، م س، ص12.

[20] هاجر بن عمار، انتشار الأخبار الزائفة حول جائحة كورونا في مواقع التواصل الاجتماعي: دراسة حول وعي مستخدم الفيسبوك والانستغرام بهذه الأخبار، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية المجلد (07)، العدد (02) ديسمبر 2022، ص 212.

[21] تم الإعلان عن حالة الطوارئ الصحية بموجب بلاغ صادر عن وزارة الداخلية، ولم يصدر المرسوم المحدد لها بشكل رسمي إلا في 24 مارس 2020(مرسوم رقم 2.20.293صادر في 29 من رجب 1441 (24 مارس 2020) بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا – كوفيد 19. الجريدة الرسمية عدد 6867 مكرر 29 رجب 1441 (24 مارس 2020) ص 1783.

[22] رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تحت عنوان "الأخبار الزائفة: من التضليل الإعلامي إلى المعلومة الموثوقة والمتاحة". م س، ص 8

[23] الاخبار الزائفة والاستقرار الاجتماعي. م س، ص 24

[24] دليل محاربة التضليل الإعلامي: مرجعيات وأدوات وممارسات، م س، ص 17 و18.

[25] المادة 72من القانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر، ظهير شريف رقم 1.16.122 صادر في 6 ذي القعدة 1437 (10 اغسطس 2016) بتنفيذ القانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر الجريدة الرسمية عدد 6491 بتاريخ 11 ذو القعدة 1437 (15 أغسطس 2016) ص 5966.

[26] المادة 5 من القانون رقم 103.13المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء المغير بموجبه الفصل 2-447من مجموعة القانون الجنائي. ظهير شريف رقم 1.18.19 صادر في 5 جمادى الآخرة 1439 (22 فبراير 2018) بتنفيذ القانون رقم 103.13 1 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء. الجريدة الرسمية عدد 6655 بتاريخ 23 جمادى الآخرة 1439 (12 مارس 2018)، ص 1449.

[27] المادة 99 من القانون رقم 11.57المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية. الجريدة الرسمية عدد 5991 بتاريخ 3 ذو الحجة 1432 (31 أكتوبر 2011)، ص5256

[28] مشروع قانون رقم 22.20 يتعلق باستعمال شبكات التواصل الاجتماعي وشبكات البث المفتوح والشبكات المماثلة، غير منشور.

[29] لأنه تضمن بنودا تجرم الدعوة لمقاطعة بعض السلع، ونشر وترويج الأخبار الزائفة بخصوصها، فالمادة 14منه مثلا تنص على "عقوبة السجن من 6 أشهر إلى 3 سنوات و/أو غرامة مادية بحق من يدعون إلى مقاطعة بعض المنتوجات أو البضائع أو الخدمات أو التحريض علانية على ذلك" وقد تزامن ذلك مع حملة المقاطعة لبعض العلامات التجارية الوطنية والأجنبية والتي تعود ملكية بعضها لرئيس الحكومة الحالي.

[30] المواد 16و17و18و19 من مشروع القانون رقم 22.20

[31] https://snrtnews.com/thematique واش-بصح

[32] https://medi1podcast.com/app/fr/episode.aspx?em_id=708&id=194884

[33] https://mapdigitale.ma/portfolio/sos-fake-news/

[34]https://www.2m.ma/fr/news/fake-news-lalgerie-invente-un-documentet-lerigeen-doctrine-du-bundestag-sur-le-sahara-marocain-202005

[35] https://ledesk.ma/desintox/

[36]/ https://www.medias24.com/categorie/fact-checking

[37] بلاغ صحفي بتاريخ 16 مارس 2020 بشأن توقيف الدراسة بجميع الأقسام والفصول انطلاقا من يوم الاثنين 16 مارس 2020 حتى اشعار آخر.
https://www.men.gov.ma/Ar/Pages/Publication.aspx?IDPublication=5938

[38]من أجل مقاربة حقوقية لتدبير الأزمات: جائحة كورونا كوفيد 19«حالة المغرب نموذجا» م س، ص 37.

[39] المادة 10 من قانون رقم 13-31 يتعلق بالحق في الحصول على المعلومات ظهير شريف رقم 15-18-1 صادر في 5 جمادى الآخرة 1439 (22 فبراير 2018) بتنفيذ القانون رقم 13-31 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات الجريدة الرسمية عدد 6655 بتاريخ 23 جمادى الآخرة 1439 (12 مارس2018)، ص1438.